وكيل الأمم المتحدة أوبراين:

اليمن يواجه أكبر أزمة للأمن الغذائي في العالم

هاجم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، التحالف السعودي، وقال: إن تهديده بشن هجمات على ميناء الحديدة الذي يعتبر "شريان الحياة" للواردات اليمنية، إضافة إلى عرقلة تخليص البضائع التي تحملها السفن، أدى إلى تخوف التجار من استخدامه.

وقال ستيفن اوبراين في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي: إنه بعد أن نقلت الحكومة المدعومة من السعودية البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، توقفت رواتب أكثر من مليون موظف، ما يدفع عائلاتهم باتجاه المجاعة.

وحذر المسؤول الأممي، من أن اليمن يتجه نحو الانهيار الكامل، ويواجه سكانه الحرب والمجاعة وانتشار وباء الكوليرا القاتل، فيما يقف العالم متفرجاً.. وقال: إنه "حان الوقت الآن" لإنهاء أكبر حالة طوارئ غذائية في العالم، وإعادة اليمن إلى طريق البقاء.

وأضاف: أن الشعب اليمني يتعرض للحرمان والمرض والموت بينما يراقب العالم.. هذه ليست نتيجة غير متوقعة أو متزامنة من قوى خارجة عن إرادتنا.. وهي نتيجة مباشرة لأفعال الأطراف ومؤيدي الصراع، وهي أيضاً للأسف نتيجة للتقاعس - سواء بسبب العجز أو اللامبالاة - من جانب المجتمع الدولي.

وطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراء عاجل وملزم لوقف المعاناة.. ذلك، واستناداً إلى الوقائع، وأعود إلى هنا للإبلاغ عن الحالة التي استمرت في التدهور نحو الانهيار الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي الكلي.. ويتعرض اليمن لأكبر أزمة للأمن الغذائي في العالم، حيث أكثر من 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم 6,8 مليون شخص على بعد خطوة واحدة من المجاعة.

وأضاف: الأمر الأسوأ أن خطر المجاعة يزيد ويتفاقم بسبب الصراع.. اليمن لا يواجه جفافاً.. إذا لم يكن هناك صراع في اليمن، فلِمَ واجه المجاعة والبؤس والمرض والموت - المجاعة بالتأكيد يمكن تجنبها وتفاديها.. ونعلم جميعاً أنه ما من حل عسكري لهذا النزاع.. وسنستمر كموظفين إنسانيين للقيام بكل ما في وسعنا لتجنب المجاعة في اليمن، على الرغم من التحديات التي تواجه عملياتنا من جانب جميع الأطراف ومؤيديها.

مبيناً أن المحافظات التي يستمر فيها القتال النشط والغارات الجوية - مثل تعز وحجة وصعدة والجوف ومارب - تعاني بشكل كبير من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.. وكانت أسعار الفاصوليا الحمراء ودقيق القمح أعلى بنسبة 59 في المائة و29 في المائة على التوالي في أبريل 2017م عما كانت عليه قبل الأزمة، ما يعني أن الاقتصاد آخذ في الانهيار، واختفت العمالة كلها.. أسعار الغذاء والوقود قد ارتفعت بشكل حاد، وهناك تعطيلات حادة في صيد الأسماك والإنتاج الزراعي.

وقال ستيفن أوبراين: الأمر ليس مجرد حالة الأمن الغذائي بل إن القدرة المؤسسية لليمن على الاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان آخذة في التدهور، وتفاقمت بسبب فشل البنك المركزي - بعد نقله من صنعاء إلى عدن.. لقد أثبت جميع أطراف النزاع في اليمن عجزها المستمر عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للشعب اليمني أولاً.. والنظام الصحي تدهور بالكامل، حيث أغلقت نصف المرافق الصحية الآن.. فالناس يموتون لأن العلاج الطبي الأساسي، لم يعد متوافراً.. وعندما أنتهي من بياني أمام المجلس اليوم، اعلم ان طفلاً آخر في اليمن سيلقى حتفه بسبب مرض يمكن الوقاية منه.

مشيراً الى أنه لم يتم دفع رواتب أكثر من مليون موظف حكومي لعدة أشهر، مما أثر على أكثر من ثمانية ملايين شخص، مما دفع المزيد والمزيد من الأسر نحو الفقر والمجاعات.. وتقوم الأسر بتزويج بناتها الصغيرات ليقوم آخرون بالاهتمام بهن، وكثيراً ما يستخدم المهر لدفع ثمن الضروريات الأساسية.

ولقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من حالات يشتبه في إصابتهم بالكوليرا مقارنة مع الحالات في الأشهر الستة الماضية مجتمعة وثلثهم من الأطفال.. ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن سوء التغذية والكوليرا مترابطان؛ فإن الأشخاص الضعفاء والجوعى أكثر عرضة للكوليرا وأقل قدرة على البقاء على قيد الحياة.. ووفقاً للتقديرات، من المتوقع أن تظهر 150 000 حالة خلال الأشهر الستة المقبلة، بالإضافة إلى الحالات المشتبه فيها حالياً والبالغ عددها 60 000 حالة منذ أواخر أبريل، مع 500 حالة وفاة مرتبطة بها.

إن حجم هذا التفشي الأخير نتيجة مباشرة للنزاع، ولو كان طرفا النزاع يهتمان، لتمكنا من تجنب تفشي المرض.. ولكن اسمحوا لي أن أشيد بسرعة وشجاعة الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المعونة من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، الذين يبذلون قصارى جهدهم تحت قيادة قوية من منسق الشؤون الإنسانية جيمي ماكغولدريك.

وحول وصول المواد الغذائية الى اليمن قال منسق الشئون الإنسانية: إن ميناء الحديدة هو شريان الحياة لليمن، كونه نقطة الدخول الرئيسية للواردات التجارية والإنسانية إلى البلاد، حيث يعتمد اليمن على 80-90 في المائة من المواد الغذائية المستوردة.. كما أنه الميناء الوحيد في اليمن الذي يمكنه التعامل مع الوقود، والبضائع السائبة والحاويات على نطاق واسع.. ومع ذلك هناك وصول متقطع للسفن إلى ميناء الحديدة بسبب اعاقة او تأخير من قبل التحالف، الذي - إلى جانب التهديد بشن هجوم على ميناء الحديدة - قد اضر بثقة التجار.. في حين استغرق الأمر في المتوسط أسبوعاً للابحار عبر الميناء، فإنه يأخذ الآن خمسة اسابيع في كثير من مناسبة.. ونظراً لارتفاع التكاليف، أصبحت شركات الشحن الكبرى الآن تتجنب ببساطة موانئ البحر الأحمر، مما يحرم الشعب اليمني من الغذاء والوقود الذي تمس الحاجة إليه.

وأضاف: بصرف النظر عن الحديدة، يجب على الأطراف الالتزام بضمان فتح جميع الموانئ الأخرى، بالإضافة إلى الطرق البرية، من اجل وصول الواردات الإنسانية والتجارية لأن العمل الإنساني وحده لا يمكن أن يفي باحتياجات 27 مليون نسمة.. ويجب أن يكون الوصول إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك محافظة تعز.. وعلاوة على ذلك، انه لأمر حتمي من استئناف الرحلات التجارية إلى صنعاء - للسماح للمدنيين بالتماس العلاج الطبي ولإعادة شمل الأسر..

مشيراً الى أن الشعب اليمني يواجه "خطراً ثلاثياً" من النزاع المسلح والمجاعة والأمراض الفتاكة التي أدت بالفعل إلى قتل أو جرح أو تشريد أو تأثر الملايين بأي شكل آخر.. وهذه التهديدات هي من صنع الإنسان ويمكن بسهولة تجنبها.. وعلى المجتمع الدولي، بالتنسيق مع أطراف الصراع، واجب ملح الآن للتصدي لهذه التهديدات وعدم جر اليمن الى حافة كارثة كاملة.

داعياً المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات الفورية التالية لتفادي العواقب التي سيكون لها أثر على الأجيال القادمة وعلى المنطقة بشكل أوسع عبر:

- ضمان حماية الشعب اليمني.. وطالما استمرت الأعمال العسكرية، يجب على جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ويجب على جميع الدول أن تمارس نفوذها لضمان قيام الأطراف بذلك.

- ضمان أن تظل جميع الموانئ والطرق البرية مفتوحة لكل الواردات الإنسانية والتجارية.. وهذا يشمل بذل الجهود لتجنب هجوم على الحديدة وإعادة فتح مطار صنعاء.. نحن بحاجة إلى الرافعات المتحركة في الميناء.

- الحفاظ على المؤسسات اليمنية الأساسية، وضمان دفع أجور موظفي الخدمة المدنية.. ولم يعد هذا مجرد مسألة سياسية أو اقتصادية، فهو يتعلق بالحقوق الإنسانية الأساسية، والكرامة الإنسانية.

وحث الأطراف على أن تضاعف -بدعم من المجتمع الدولي- جهودها الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية مستدامة تكون فيها حماية الشعب وكرامته ورفاهه في صميم أي اتفاق.. وبإمكاننا أن نعمل معاً على إنهاء إحدى المآسي الإنسانية الكبيرة في العالم، وأن نعيد اليمن إلى طريق البقاء والمستقبل.. فما زال لدينا وقت.

رسالة المسجد

محمد صالح حاتم

ونحن نعيش الاجواء الروحانية، في شهر رمضان الكريم شهر الخير والمحبة، شهر التوبة والعتق من النار، شهر الصوم والاخاء والتسامح، شهر القرآن، علينا ان نتذكر الدور الكبير للمسجد منذ بزوغ فجر الاسلام في بناء المجتمع وتربية ابنائه التربية الإيمانية الصحيحة، فقد كان المسجد بمثابة المدرسة والجامعة والكلية العسكرية، فقد تخرج كبار الصحابة وحَفَظَة القرآن، وعلماء الحديث والفقه والسيرة النبوية من المسجد، وكذلك تخرج كبار القادة العسكريين، الذين قادوا الفتوحات الاسلامية وحملوا راية الاسلام في مشارق الارض ومغاربها، كل هؤلاء تخرجوا من المسجد.

فدور المسجد دور عظيم في بناء حياة الأجيال، وتزكية النفوس، وتعليم البشر امور دينهم وترشيدهم وتربيتهم التربية الاسلامية السمحة.

ولّا للمسجد من ادوار في حياتنا نحن المسلمين، فقد عمل اعداؤنا جاهدين من اجل النيل من دور ومكانة المسجد، وذلك من خلال تسييس المنابر ومحاولة الانحراف برسالة المساجد.

فنحن كأمة مسلمة نجتمع في اليوم والليلة خمس مرات، وكل هذه الاجتماعات تتم داخل المسجد وفي وقت واحد في جميع الدول العربية والاسلامية مع فارق التوقيت، وهذا ما لا يحدث في أية أمة ومجتمعات اخرى، وكذلك يجتمع الناس من جميع الطبقات دون استثناء، يجتمع الرئيس والمرؤس، الغني والفقير، الكبير والصغير، وكذلك جميع المستويات التعليمية، والمهن المختلفة الطبيب والمهندس الجندي، والاستاذ العامل والطالب، التاجر، الكل يجتمعون في مكان ووقت واحد ويستمعون لخطيب واحد وداعية ومرشد واحد، وهذا هو ما يحسدنا عليه عدونا فتآمر على المسجد وعلى رسالته العظيمة.

فيجب علينا اعادة بث ثقافة التسامح والإخاء وتوحيد الصف، ونبذ ثقافة الكراهية والحقد بين ابناء الشعب الواحد، فالمسجد هو من سيقوم بهذه المهمة وهذا الدور الريادي من خلال الخطاب المعتدل غير المتشدد، الخطاب الديني، غير المتعصب لحزب او جماعة او لمذهب او لطائفة بعينها، فديننا واحد وربنا واحد ونبينا واحد، لكن السياسة هي من فرقت بيننا.

ومانلاحظه هذه الايام في مساجدنا من قيام بالتفرقة بين هذا المسجد وذاك فنسمع هذا المسجد حوثي وذاك عفاشي مؤتمري وذلك اخواني اصلاحي، وآخر سلفي، وذلك يتبع اهل السنة، وكلها مسميات دخيلة على ديننا، فالله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه (وأنّ المساجد لله فلاتدعوامع الله احد) صدق الله العظيم.

فكل المساجد بيوت الله ولكن هذه والمسميات هي من اسلحة العدو.

وهذا المسجد يحرض على هذا الحزب، ويتهم هذه الجماعة ويتكلم على هذه الحركة ويحمل الطرف الفلاني مسئولية ماوصلت اليه البلاد من وضع مزر، فأصبحت بعض المنابر ومكرفوناتها ادوات من ادوات التفرقة والكراهية والمذهبية والطّائفية والمناطقية.. غابت الرقابة على المساجد وعلى منابرها..

افالمساجد يجب ان توحد الصف وتعلّم الناس امور دينهم وتدعوهم لحب وطنهم وماذا يعني الوطن بالنسبة للدين، وكيف ندافع عن اوطاننا ونصون اعراضنا ونحقن دماءنا، فنحن أمة وسط، ليس من ديننا ومن تعاليمهاراقة الدم واباحت الاعراض وانتهاك المحارم، وهو مايحدث الآن في اوطاننا بسبب بعدنا عن الله وعن تعاليم الدين الحنيف، وبسبب تسييس المنابر.

فنحن اليمانيين اهل حكمة وإيمان، وصفنا الرسول برقة القلوب ولين الأفئدة، آمنا بالرسول من خلال رسالة أُرسلت إلينا، ناصرنا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ودينه، قدنا الفتوحات والغزوات والمعارك الإسلامية شرقاوغرباء نشرنا الدين الإسلامي، وثقافة التسامح والإخاء في اصقاع المعمورة، واليوم نتقاتل ودماؤنا تُسفك في كل الجبهات، نحن ابناء بلد واحد ودين واحد لايوجد بيننا يهودي او مجوسي او بوذي او ملحد، كلنا مسلمون مؤمنون بدين الإسلام، ولكن الذي يجري هو الثقافة المستوردة والدخيلة علينا وهي ثقافة الحزبية والمذهبية والطائفية التي يريد اعداؤنا تأصيلها في مجتمعنا.

فشعبنا اليمني وآباؤنا واجدادنا عاشوا اكثر من 1400 سنة وهم يصلون في مسجد واحد، لايوجد من يقول هذا سني او هذا شيعي وذاك داعشي والآخر مجوسي او رافضي، كان لايوجد غير المذهب الشافعي والزيدي، ولم يكن يوجد خلاف بينهم لأن المسجد ومنبره لم يكن قد سُيس من قبل.

فنتمنى ونحن في هذا الشهر الكريم، ان يتسامح الجميع، ويعملوا على لمّ الصف وتوحيد الكلمة فنحن اخوة، والدم الذي يُسفك هو دم يمني من هذا الطرف او ذاك، والمستفيد هو عدونا الذي اصبح يحتل ارضنا ويسيطر على سواحلنا وينهب ثرواتنا، ويتحكم بقرارنا، وذالك بسبب خلافنا.

فأبعدوا المساجد عن السياسة وخلافاتها.. اجعلوا المساجد تقوم بدورها المناط بها، كدور للعبادة، وفي تربية وبناء المجتمع الاسلامي الصحيح.

الكوليرا.. ارتفاع الإصابات إلى 82 ألفاً و656 حالة وفاة

أكدت مصادر في وزارة الصحة العامة والسكان لصحيفة «الميثاق» ارتفاع حالات الوفاة بالكوليرا الى 656 شخصاً، فيما بلغت الاصابات حتى يوم الأحد «82307» حالات.

وكان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك أعلن أن المنشآت الصحية في اليمن تستقبل يومياً أكثر من ألف طفل يعانون من الاسهال المائي الحاد للعلاج.

وقال دوجارين: إنه توفي خلال شهر واحد أكثر من 500 شخص بينهم 100 طفل بسبب مرض الكوليرا.

ووفق منظمة الصحة العالمية، يمكن علاج "الكوليرا" بنجاح من خلال محلول لمعالجة الجفاف يتناوله المريض بالفم، وتحتاج الحالات الحرجة لعلاج سريع بسوائل وريدية ومضادات حيوية.. وتزيد من صعوبة مواجهة هذا الوباء الحرب الدائرة في اليمن منذ مارس 2015م وما يفرضه تحالف العدوان من حصار جائر على البلاد اضافة الى استهداف القطاع الصحي بشكل ممنهج.

وفي محافظة الحديدة حذرت مصادر محلية من تزايد انتشار وباء الكوليرا بالمحافظة بعد ان بلغ عدد الوفيات 47 حالة، وارتفاع عدد الحالات المشتبه بها إلى 7581 حالة.

وقال مسئول التثقيف الصحي في مكتب الصحة العامة بالمحافظة يحيى الجنيد: إن الوباء ينتشر في عموم المديريات وإن المراكز الطبية تستقبل كل يوم مصابين وهو ما ينذر بوقوع كارثة.. داعياً الجهات المعنية إلى سرعة اتخاذ إجراءات عاجلة وطارئة لاحتواء الوباء.. مشيراً إلى تزايد الضغط على المستشفيات والمراكز المخصصة لاستقبال الحالات..

وكشف مصدر طبي بمدينة ذمار أن عدد الوفيات الناتجة عن إصابتها بمرض الكوليرا بلغت 15 حالة، بينما بلغ عدد المصابين 300 حالة.. وقال المصدر: إن خمس عشرة حالة وفاة شهدتها المحافظة منذ ظهور الوباء فيها، بينما بلغ عدد الحالات المشتبه بها أكثر من ثلاثمائة حالة، توزعت على مختلف مديريات المحافظة.

كوارث السوق السوداء

حريق في محطة لبيع المشتقات النفطية يلتهم 15 سيارة وغياب كامل للإطفاء

باتت المحطات المستحدثة لبيع المشتقات النفطية او ما اصطلح على تسميتها بالسوق السوداء تشكل خطراً كبيراً على حياة المواطنين خاصة وأن غالبية هذه المحطات التي استحدثت يتم انشاؤها في اوساط التجمعات السكانية.

هذه المحطات المستحدثة سواء في العاصمة صنعاء او في العديد من المحافظات تسببت بمخاطر كبيرة على حياة الناس حيث سبق أن اندلعت في هذه المحطات حرائق أدت الى تعريض حياة المواطنين للخطر، اضافة الى الإضرار بالممتلكات العامة والخاصة، ناهيك عما تسببه من ازدحام في الشوارع الرئيسية لاسيما وهذه المحطات تنتشر بصورة عشوائية دون تخطيط ودون اشراف أو رقابة من الجهات المعنية.

آخر مآسي احتراق المحطات هو اندلاع حريق هائل كبير -السبت- في أحدى المحطات المستحدثة لبيع المشتقات النفطية في شارع المحافظة وسط مدينة إب ونتج عنها ايضا احتراق عدد كبير من السيارات.

وقالت مصادر محلية: ان الحريق الهائل الذي شب قبل مغرب السبت في محطة الجعدي لبيع المشتقات النفطية في السوق السوداء والواقعة بالقرب من مبنى السلطة المحلية (شارع المحافظة) أدى الى احتراق المحطة بالكامل والمواد النفطية التي كانت تحتويها، فضلاً عن احتراق العشرات من السيارات وتضرر عدد من المحلات التجارية والمباني وإتلاف شبكة الكهرباء.

مشيرة الى ان الحريق التهم 15 سيارة ومركبة بينها قاطرة كانت محملة بمئات الاكياس من مادة الدقيق، فضلاً عن احتراق الحافلة الخاصة بنادي شعب إب الرياضي والثقافي و13 سيارة وباصاً متنوعة.

ماحدث في إب وقبلها في عدد من المحافظات يتطلب من الجهات المعنية العمل على مراجعة وتقييم واقع المحطات المستحدثة وما تسببه من مخاطر على حياة المواطنين وممتلكاتهم.

المثير للاستغراب أن الحريق استمر ساعات، في ظل غياب كامل لسيارات الاطفاء!!

مقترح للحد من حرائق المحطات العشوائية

علي محمد الزنم

ما حدث السبت في مدينة إب من حريق كبير بسبب محطات البترول المنتشرة في شوارع المدينة كان مخيفاً.. ونظراً لتكرار مثل هذه الحوادث الكارثية والتي يتم السماح لانتشارها ولا يتوافر فيها أدنى شروط السلامة.. عليه أقترح الآتي:

أولاً: على قيادة المحافظة ممثلة بالأخ المحافظ والجهات المعنية سرعة اتخاذ الاجراءات العاجلة والكفيلة بإزالة كافة المحطات المخالفة، وكمرحلة أولى ازالة المحطات الواقعة في الأحياء والأسواق والشوارع المكتظة بالمواطنين والمارة وكل محطة لا يتوافر فيها شروط السلامة -سواءً أكانت بترول أو ديزل أو غاز- وذلك خلال أيام.

ثانياً: الشروع بإجراء تحقيق دقيق حول حادثت حريق السبت وتحديد المسئول أو المسئولين عن هذا الحادث وأسبابه، فهناك خسائر كبيرة مادية وبالذات لمن لا يملك سوى سيارته او باصه مصدر رزقه، وإلزامهم بالتعويض وفقاً للنظام والقانون وما يتضح في ضوء نتائج التحقيق.

ثالثاً: تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص النزيهين للتحري والتحقيق مع الجهات المعنية في إصدار التصاريح لإقامة مثل هكذا محطات، تشكل خطراً واضحاً على سلامة المواطنين والتأكد من أصدر أو سمح بالتصريح -إنْ وجدت- وتحديد المسئولية كي يتم استكمال معرفة من يقف وراء كل هذه الحوادث وتحميلهم المسئولية وفقاً للنتائج.

رابعاً: تشكيل رأي عام من قبل كل أبناء المحافظة لمواصلة الضغط على الجهات المختصة والأخ محافظ المحافظة لمحاربة هذه الظاهرة المؤرقة للجميع والمقلقة للسلامة العامة لساكني محافظة إب وغيرها.

خامساً: التعميم إلى كافة المديريات بإنزال المختصين وازالة المحطات المخالفة كإجراء وقائي للحيلولة دون وقوع حوادث مماثلة لا تُحمد عقباها.

وفي الأخير ندعو الاعلاميين وخطباء الجوامع والمرشدين للتوعية والتحذير من مخاطر انتشار المحطات العشوائية التي تسببت بفاجعة متكررة بسبب تساهل الجميع والسماح لإقامة الخطر أمام أعيننا دون تحريك أي ساكن للحد منها.

ونعول كثيراً على دور قيادتي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصارالله وحلفائهم الوقوف بقوة وحزم لإنهاء هذه الظاهرة ودعم ومساندة الجهات المسئولة في اتخاذ اجراءات جريئة وصائبة تخدم المصلحة العامة وتحافظ على سلامة المواطنين، الأمر الذي يعد من صميم مهام قيادة المحافظه من غير فضل ولا منّة من أحد.

أما في حال عدم الاستجابة ولم نلمس شيئاً على الواقع فإننا ننقل مناشدتنا إلى المجلس السياسي وحكومة الانقاذ لإنقاذنا من هذه الظاهرة ومن يقف خلفها ومن يتقاعس عن أداء واجبه إزاء مصدر خطر واضح لا لبس فيه ولاغموض..

آمل أن تصل رسالتي للجميع وأن تُقرأ جيداً وبصورة إيجابية كون المقصد نبيل وواجباً دينياً ووطنياً..

جنَّب الله وطننا ومحافظتنا كل شر ومكروه..